

## الربيع البترولي والانتقال الديمقراطي في الجزائر 2000- Oil rent and democratic transition in Algeria



1 خالد جمعي \*

1 جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر) مخبر الدراسات السياسية والدولية

[k.djemai@univ-boumerdes.dz](mailto:k.djemai@univ-boumerdes.dz)

2 فتحي بولعراس

2 المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

[boularesf@gmail.com](mailto:boularesf@gmail.com)

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/26

تاريخ الارسال: 2021/05/22

**ملخص:** تناقش هذه الدراسة دور الربيع البترولي في تجديد قواعد النظام السياسي الجزائري، خلال فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وذلك عبر دراسة دور الربيع النفطي في الانتقال الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تحاول الدراسة فهم وتحديد آلية عمل النظام في الجزائر، وكيف استخدمت السلطة الربيع النفطي ووظيفته في تثبيت النظام. وكيف تمكنت الدولة من تهميش دور المجتمع وإضعافه ومن ثم فرض معاييرها، وهو ما مكّن النخب الحاكمة من تحقيق أهدافها، وعلى رأسها استقرار النظام وبقائه.

الكلمات المفتاحية: الربيع النفطي، الانتقال الديمقراطي، النظام السياسي الجزائري.

**Abstract:** This study discusses the role of oil rent in renewing rules in the Algerian political system during the rule of former President Abdelaziz Bouteflika. This is done by studying the role of oil rent in the democratic transition and economic reforms. In this context, the study attempts to understand the sources and the mechanism of the regime in Algeria, and how the authority exploited oil rent and employed it to establish the regime, in addition to how the state was able to and marginalise the society and then impose its standards. This has enabled the ruling elites to achieve their goals, notably the stability of the system and its survival.

**Keywords:** Oil rent, Democratic transition, Algerian political system.

## 1. مقدمة:

حظي موضوع الانتقال الديمقراطي باهتمام الدارسين والباحثين في العلوم السياسية عموماً والسياسة المقارنة تحديداً، خاصة مع تفكك المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة، وشروع دول أوروبا الشرقية في تبني حزمة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تتيح الانتقال الديمقراطي وإرساء دعائم الاقتصاد الليبرالي.

وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع حدة بالنسبة للمشتغلين بقضايا الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، ففي الوقت الذي كان يتوقع فيه الباحثون حدوث الموجة الرابعة من الديمقراطية، فوجئوا بمقاومة هذه المنطقة لمختلف عمليات التغيير والانتقال نحو الديمقراطية والسوق، الأمر الذي جعل الأوساط الأكاديمية تطلق على هذه الظاهرة اسم: "الاستثناء الديمقراطي العربي"، أي أن هذا الفضاء الجغرافي والحضاري يصعب أن تمتد إليه أمواج التغيير الديمقراطي العالمية، لكن هذا الطرح سرعان ما دحضته التحولات السياسية التي شهدتها البلاد العربية مطلع العام 2011، والتي أثبتت بأن المنطقة بإمكانها أن تتعايش مع التحولات الديمقراطية رغم المقاومات الشديدة للتغيير. بيد أن عودة الدولة في العديد من الأقطار العربية وتحديداً في مصر قد أعاد إلى الأذهان فكرة الاستثناء العربي في مجال الديمقراطية، وهو ما دفع الباحثين إلى التوجه نحو تبني مسارات جديدة في التحليل السياسي كدور الربيع النفطي في العمليات السياسية.

## المشكلة البحثية:

لقد خبرت الجزائر مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنقضي تجربة للانتقال الديمقراطي، وذلك حين تبنت السلطة في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تجلى في دستور 1989 وهي الإصلاحات التي دخلت الجزائر بموجبها عهد التعددية الحزبية، وشرعت في وضع آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق.

بيد أن هذه التجربة القصيرة قد منيت بانتكاسة سواء بالنسبة للتعددية السياسية أو بالنسبة إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، وهو ما جعل الباحثين ينصرفون نحو دراسة الأسباب، وقد كللت الجهود البحثية بتحديد مجموعة من العوامل أبرزها الربيع النفطي، ويتحدد دور الربيع البترولي باعتباره أحد العوامل الرئيسية في تثبيت/تجديد النظام في الجزائر عبر شقين رئيسيين: يشير الشق الأول إلى أن الربيع البترولي قد يجعل الدولة في غير الحاجة إلى تفعيل النظام الضريبي، وهو ما يجعلها من الناحية مستقلة عن المجتمع المحلي الذي يفقد سلطة استخدام الضرائب كوسيلة للمساءلة والمطالبة بتكريس متطلبات الديمقراطية، بينما يشير الشق الثاني إلى أن استقرار هياكل النظام التي تتم عبر سياسات التخصيص والتوزيع التي تمكن السلطة من منع تشكيل الفئات الاجتماعية، واحتواء الضغوط الاجتماعية المختلفة.

وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:  
 إلى أي مدى يمكن اعتبار الربيع البترولي ذو علاقة بالانتقال الديمقراطي في الجزائر؟  
 ويندرج ضمن هذا السؤال التساؤلات البحثية التالية:  
 كيف ساهم الربيع البترولي في تجديد قواعد النظام في الجزائر؟  
 ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدها السلطة مع المجتمع المدني في الجزائر؟  
 وتنطلق الدراسة من افتراض رئيسي مؤداه بأن الربيع البترولي هو أحد المتغيرات الرئيسية في تحليل وتفسير طبيعة الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري، بما في ذلك الديمقراطية والانتقال إلى اقتصاد يخضع لقوى وضوابط السوق، بالإضافة إلى أزمة علاقة الدولة بالمجتمع.

### المقاربة النظرية:

#### نظرية الدولة الربعية:

تفترض نظرية الدولة الربعية التي وجدت خصيصاً من أجل فك شفرة التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوجود علاقة ارتباطية وثيقة بين الاقتصاديات الأحادية لاسيما النفطية منها وبين النظام، حيث يؤكد رواد هذه النظرية بأن اعتماد الدولة الشديد في نشاطها الاقتصادي على الربيع قد يحررها من تفعيل النظام الضريبي، وهو ما يجعلها مستقلة عن المجتمع المحلي. (Luciani, 1988, p. 463)

وقد تم الاعتماد على هذه المقاربة التحليلية في دراسة هذا الموضوع على اعتبار أن النخب الحاكمة في الجزائر منذ وصول بوتفليقة إلى الحكم مطلع الألفينيات قد أولت أهمية بالغة للربيع في إدارة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع، ومرد ذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى مستوى 150 دولار للبرميل (Duffield, 2015, p. 29)، الأمر الذي أتاح للدولة آنذاك توفير احتياطي صرف بلغ حسب الأرقام الرسمية 150 مليار دولار. (Greg Auclair A. J., June 2017, p. 04) وهو ما ساهم في تكريس علاقة بين السلطة والمواطن، ترتب عليها تأجيل الانتقال الديمقراطي وفتح المجال لتجديد النظام في البلاد.

#### اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

يفترض جويل ميغدال بأن عملية التحليل السياسي تتطلب بالضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية التداخل والترابط الكامنة بين مفهومي الدولة والمجتمع، حيث يؤكد بأن طبيعة التفاعلات البينية التنافسية/الصراعية التي تحكم العلاقة بين السلطة ومختلف التشكيلات الاجتماعية، وسعي كل طرف إلى ممارسة الضبط الاجتماعي بلعب دور بالغ الأهمية في فهم وتحليل مجريات العملية السياسية. (Joel Migdal, 1994, p. 23)

وقد تم الاعتماد على هذا الاقتراب في تحليل موضوع الانتقال الديمقراطي في الجزائر من أجل الوقوف على أثر الربيع البترولي في تحديد وصياغة علاقة الدولة بالمجتمع.

### اقتراب الكوربوراتية:

يشير مفهوم الكوربوراتية حسب الطرح الذي قدمه هوراد.ج. وياردا إلى ذلك التنظيم السياسي والاجتماعي الذي تعكس فيه الثقافة والمؤسسات السياسية وجهة نظر تاريخية هرمية وسلطوية، الذي تسعى من خلاله السلطة إلى السيطرة على مختلف التشكيلات الاجتماعية ومحاولة احتوائها وإعادة تشكيلها بهدف تمرير أهدافها السياسية لاسيما تلك المتعلقة ببقاء واستمرارية النظام. (Wiarda, January 1973, p. 222)

وقد تم استخدام هذا الاقتراب من خلال تحديد الاستراتيجيات والآليات التي اعتمدها السلطة في التعامل مع التنظيمات الاجتماعية التي عرفتها الساحة السياسية في عهد عبد العزيز بوتفليقة. والكيفية التي استغلت بها السلطة بفعالية آلية التخصيص والتوزيع في تفعيل هذا المنطق التي أتاحت لها إمكانية احتواء التشكيلات الاجتماعية المختلفة، ما سهل من عملية استقرار هيكل السلطة في البلاد خلال العقدين الأخيرين.

وتأتي هذه الدراسة للبحث في الدور الذي اضطلع به متغير الربيع البترولي في عملية الانتقال الديمقراطي والانتقال إلى اقتصاد السوق، مع محاولة تحديد مكانة الطاقة ضمن إستراتيجيات السلطة، ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها السياسية لاسيما تلك المتعلقة بالحفاظ على أركان النظام، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

1. دور الربيع النفطي في تجديد قواعد النظام السياسي الجزائري
2. إستراتيجيات المجتمع المدني في الجزائر
3. سياسة السلم الاجتماعي وانعكاساتها على المشاركة السياسية

### 2. دور الربيع النفطي في تجديد النظام السياسي الجزائري.

تشير الدراسات والأبحاث التي تناولت ظاهرة "مفارقة الوفرة" في السياق الجزائري بأن عائدات الربيع من النفط والغاز قد شكلت على مدى عقود من الزمن أحد الآليات الأساسية في بقاء واستمرارية الدولة والنظام السياسي على حد سواء. وتستند هذه الأبحاث في تأكيد هذا الطرح إلى أن وفرة الموارد الطبيعية لاسيما النفطية منها قد وفرت للدولة -في زمن الطفرات النفطية- الموارد والإمكانيات المالية اللازمة من أجل تعزيز بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما استغلتها النخب في تحقيق الشرعية وكسب الولاء الذي مكنتها دونما شك من إدامة هيمنتها على الدولة والمجتمع. (Ivarez, 2010, pp. 6344-6345)

وتقتضي عملية تفسير هذه الظاهرة في النظام السياسي الجزائري العودة إلى تاريخ ولادة الدولة الجزائرية المستجدة في الاستقلال، ومن هذا المنطلق، يذهب عديد الدارسين إلى أن جذور النظام في الجزائر تعود إلى مطلع الستينيات من القرن العشرين حين الجزائر الأحادية الحزبية والاقتصاد

المركزي، وهو النظام الذي يقوم على مركزية الدولة وهيمنتها على الاقتصاد والمجتمع. حيث لم تكن نسبة الربيع النفطي في العام 1963 سوى 12% من إجمالي الإيرادات الحكومية، قبل أن ترتفع في أعقاب الصدمة النفطية لعام 1973، حيث تجاوزت الإيرادات النفطية نصف الإيرادات الحكومية، ليصبح الربيع النفطي بعد ذلك أحد العوامل الرئيسية في بناء الدولة وتحقيق التنمية. (Belkacem, 2011, p. 214)

لكن ومع ذلك فإن زيادة حجم الربيع النفطي كنسبة مئوية بالنسبة للإيرادات الحكومية مع بداية الألفية الجديدة قد شكل الأداة الأمثل من أجل إنشاء والحفاظ على الصفقة الاستبدادية التي قامت على إثرها السلطة السياسية بمقايضة الحريات السياسية بمزايا الاقتصاد. (Belkacem, 2011, p. 214)

ووفقاً لهذا المعنى، يعد الجانب الاجتماعي أحد أبرز الجوانب التي تأثرت بشكل بالغ بتكريس الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد برزت ملامح هذا التأثير في البناء الاجتماعي لدولة خلال العقدين الأخيرين من خلال ترتيبين رئيسيين: يشير الترتيب الأول الذي يرتبط بالصدمة البترولية إلى قدرة النخب الحاكمة على توظيف الربيع النفطي في عرقلة تكوين الطبقات، والسيطرة على مختلف تنظيماتها الاجتماعية. أما الترتيب الثاني والمترابط بمشاريع الإصلاح الاقتصادي فيشير إلى أن انسحاب الدولة من بعض القطاعات الاجتماعية بغية مواجهة الأزمة الجبائية الناتجة عن انهيار الأسعار، قد يحدث تقلبات كبيرة وحركية واسعة في الهيكل الطبقي للمجتمع الجزائري.

وقد أفرز هذا الوضع علاقات السلطة أو الدوائر القريبة من صنع القرار من إنشاء شركات مناولة بأسمائها أو بأسماء أفراد عائلاتها، وهو الأمر الذي سهل لها من عملية اقتحامها للسوق والسيطرة عليهم من أجل الحصول على القروض والتسهيلات البنكية. (دريس، مارس 2016، صفحة 78). والملاحظ أنه وبالرغم من أهمية هذه الفئة على المستوى الاقتصادي إلا أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال النظر إليها باعتبارها رافعة في تشكيل مجتمع مدني ليبرالي مستقل عضويًا وماليًا عن السلطة، وبإمكانه لعب دور فعال في عملية الانتقال الديمقراطي. (LePape, 2004, p. 178)

من جهة ثانية، هناك علاقة ارتباطية بين ظهور الطبقة الوسطى وبين طبيعة الظروف السوسيو اقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال، حيث ساهمت الممارسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الحكومة منذ بعث الدولة الوطنية الحديثة والتي كانت قائمة أساساً على توسيع الخدمات الحكومية والإدارية، وكذا دعم برامج الرعاية الاجتماعية في تطور الطبقة الوسطى وزيادة وزنها النسبي كجزء من البناء الهيكلي للمجتمع الجزائري، (قارح، 2011، صفحة 156) لكن وبالرغم من أن هذه السياسات قد ساهمت في توسع هذه الطبقات، إلا أنها

أنتجت طبقات متوسطة غير تنافسية، تقوم على ما تخصصه النخب الحاكمة من ريع سياسية، بدلا من ارتكازها على المنافسة والربح وفق منطق السوق حسب "المفهوم الفيبري". وقد دفع هذا الوضع الطبقة الوسطى إلى الرضوخ لمنطق النظام والقبول بالانضمام إليه، الأمر الذي أدى في الأخير إلى سيطرة منطق "سلوك البحث عن الربح" على سيكولوجية هذه الطبقة، التي وصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى الدخول في صراع وتنافس مع بعضها البعض من أجل الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها السلطة، والحصول على أكبر قدر من المنافع والمكاسب. (Ouaisa, 2018, pp. 124-125)

من جانب آخر، نجح النظام السياسي بفضل البحبوحة المالية وحالة الرخاء المالي الذي حققته البلاد في زمن الوفرة من تجاوز الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد في سياق موجة الحراك العربي، حيث وفرة هذه الاحتياطات الهائلة من العملة الصعبة الآليات اللازمة من أجل ربح المعارضة السياسية، وذلك عبر تقديم إعانات مالية للشباب والأسر، بالإضافة إلى توسيع برامج الإسكان، وغيرها من برامج الرعاية الاجتماعية.

### 3. إستراتيجيات المجتمع المدني في الجزائر.

تعد التنظيمات الاجتماعية أحد أبرز الشبكات الزبونية اعتمدت عليها السلطة السياسية في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من أجل تثبيت استقرار هيكله، وذلك من خلال استغلالها واستخدامها بفعالية في تحقيق التعبئة السياسية، مقابل استفادة قياداتها من الامتيازات الريعانية التي تخصصها الحكومة. من هذا المنطلق يمكن القول بأن الريع النفطية قد لعبت دور بالغ الأهمية في إستراتيجية الدولة الرامية نحو تعزيز سيطرتها على موازين القوى المتغيرة داخل المجتمع، حيث سمحت عائدات الربيع الطاقوي للحكومة الجزائرية في زيادة مستوى الاستقطاب في أوساط التنظيمات الاجتماعية، التي باتت تدرك بأن بقائها -في ظل السلطة في مواجهة التنظيمات المناوئة لسياساتها- مرهون بالسياسات التوزيعية التي تعتمد عليها السلطة، للتحويل بذلك مختلف الجماعات من التنافس مع النظام حول ضبط المعايير إلى الصراع مع بعضها البعض من أجل من أجل ضمان الوصول إلى رعاية الحكومة ودعمها (Dessi, 2011, p. 02)

لقد نجح النظام السياسي الجزائري في عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في السيطرة على التنظيمات الاجتماعية وتوجيهها بالشكل الذي لا يؤدي إلى تعطيل النظام السياسي أو تهديد مصالح عصبته المحتكرة للسلطة. وفي هذا السياق، فقد تبنت السلطة في الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب، وفي بعض الأحيان إلى الأكثر من ذلك إلى تجزئة مؤسسات المجتمع المدني التي من شأنها أن تشكل تحدياً للمؤسسة الحاكمة. (Ghanem-Yazbeck, 2018, p. 14)

وقد كان من ثمار هذه السياسة توظيف التنظيمات الاجتماعية كأداة في الحفاظ على استقرار النظام السياسي، ومصالح نخبه الحاكمة خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقطاب الشعبي حول

النظام وخياراته السياسية خاصة في المواعيد الانتخابية، التي كانت في كل مرة تشهد بروز عديد المجموعات التي تطالب بتحقيق الاستمرارية، كما حدث في العام 2009، عندما قامت عديد التنظيمات الاجتماعية وفي مقدمتها الاتحاد الجزائري لأرباب العمل، الكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين، كنفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، والاتحاد الوطني للعمال الجزائريين بدعم ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية ثالثة. (Hamadouche, 2017)

وتأسيساً على ذلك دأب النظام الجزائري على تشديد القيود التنظيمية على التنظيمات الاجتماعية، أو التي تحاول التمرد على قوانين السلطة، فعلى سبيل المثال زادت السلطة من خلال قانون الجمعيات لعام 2012 من القوانين المنظمة لأنشطة المجتمع المدني، ففي المادة الثانية (02) أكد القانون على ضرورة أن يكون الهدف والغرض من إنشاء الجمعيات هو المصلحة العامة، وأن لا يتعارض مع مصلحة الدولة أو الثوابت الوطنية، فيما نصت المادتين (23) و(30) على ضرورة وجود اتفاق مسبق مع الدولة في حالة وجود تعاون مع منظمات دولية، أو قبول تمويل خارجي، في حين أكد القانون نفسه على إمكانية تسليط عقوبة السجن على أعضاء الجمعيات غير المرخصة. (The National Coalition of Algerian Civil Society and EuroMed Rights, 2016) وقد أدى هذا الوضع إلى وجود تراجع كبير في عدد الجمعيات المعترف بها، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية قد تراجع من من أكثر 93654 في عام 2011 إلى 48957 في عام 2018. (Ghanem-Yazbeck, 2018, p. 17)

من جهة أخرى فإن أكبر العقبات التي تواجه التنظيمات الاجتماعية في صراعها مع الدولة في إطار معركة فرض المعايير هي قضية التمويل الذاتي، ولا شك بأن اعتماد غالبية التنظيمات في الجزائر على التمويل الذي تخصصه الحكومة في شكل إعانات سنوية، وغيرها من أشكال الدعم يطرح فكرة استقلالية عمل هذا التنظيمات، التي وجدت نفسها مجبرة على تكييف نشاطاتها بما يتماشى وأهداف السلطة السياسية وأغراضها. فعلى سبيل المثال بالرغم من احتفاظ غالبية جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية والاجتماعية للوائح رسمية ديمقراطية تحكم عملية اتخاذ القرارات الداخلية إلا أنها تلجأ إلى التشاور بشكل غير رسمي وتنسيق قراراتها. (Jörg Wischermann, 2018, pp. 101-102)

أما العنصر الأخير في هذه الإستراتيجية فيتمثل في تفجير تنظيمات المجتمع المدني من الداخل، بغية إضعافها ومن ثم تفتيتها، الأمر الذي أثر في قدرة هذه التنظيمات على التأثير، وجعلها أكثر عرضة للسيطرة من طرف الحكومة، حيث تشير الوقائع بأن حالة الانقسام التي ميزت قطاع المجتمع المدني في عهد عبد العزيز بوتفليقة قد سمحت للسلطة من تقليل نفوذها والسيطرة على أعمالها، وذلك من خلال إنشاء أو دعم تنظيمات جديدة، التي باتت تضطلع بالدفاع عن خيارات النظام، ومنافسة المجموعات القائمة. فعلى سبيل المثال تعرضت العديد من النقابات والأحزاب إلى

انشقاقات داخلية ومحاولات التقسيم بمجرد رفضها عدم الدخول في ترتيب مع النظام، كما حدث مع النقابة المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية في العام 2004، أين لجأت السلطة إلى خلق منظمة نقابية موازية موالية.

وبذلك يمكن القول إن نظام حكم بوتفليقة قد نجح بفضل هذه الإستراتيجية من إيجاد مجتمعه المدني، حيث بات من الطبيعي أن تجد أحزاب سياسية برنامجها هو برنامج رئيس الجمهورية، مهمتها دعم لسياسات النظام الحاكم في أوساط المجتمع، وهو ما تجلى بشكل واضح في التفاف التنظيمات الاجتماعية والمهنية لمشاورات التي أقرها عبد العزيز بوتفليقة في 2012 و2014 بهدف الإصلاح الدستوري في إطار عمل النظام على الالتفاف حول المطالب الجماهيرية التي شهدتها البلاد في سياق ما عرف بالحراك العربي.

ففي هذه الفترة بالذات، وتحديداً في أعقاب اندلاع أحداث الربيع العربي في 2011 زاد اعتماد النظام الجزائري على تنظيمات المجتمع المدني، حيث لجأت الدولة بعد الأحداث التي عرفتها دول الجوار القريب بإغراق الساحة السياسية بعشرات الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا يمتلك بعضها حتى مقرات ثابتة للنشاط، للتحويل هذه التنظيمات التي يقودها في الغالب أشخاص نافذين قريبين من دوائر صناع القرار إلى أذرع رسمية للدفاع عن النظام السياسي وخياراته. (دريس، مارس 2016، صفحة 83)

بيد أن الدفاع عن النظام وعن خياراته في يحتاج إلى موارد مالية، بالنظر إلى أهمية هذا المورد في تحقيق التعبئة السياسية، وتوفير الدعم والرعاية للمساندين الجدد، لتبرز هنا أهمية العلاقة التي قام بموجها المفاوضون الخواص وأصحاب المال بتأييد السلطة السياسية. (ليمام، 2017، الصفحات 195-196)

#### 4. سياسة السلم الاجتماعي وانعكاساتها على المشاركة السياسية

لقد تبني النظام الجزائري سياسات كخيار استراتيجي لتجديده، مستغلاً في ذلك الوضع المالي المريح الذي عرفته فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة؛ حيث لجأ إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية، لمواجهة الضغوط الاجتماعية والسياسية، حيث عملت السلطة في عهد الرئيس السابق بوتفليقة على توظيف احتياطي الصرف بالعملية الصعبة لاحتواء مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

ومنذ وصوله إلى السلطة في 1999 عمل الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على توسيع برامج الرعاية الاجتماعية وزيادة الإنفاق العام، مستغلة بذلك المكاسب غير المتوقعة للصادرات النفطية التي حققتها البلاد على إثر الطفرة النفطية الثالثة (Bertelsmann Stiftung's Transformation Index, 2012, p. 64)، والتي وظفتها بطريقة تقديرية في تبني سياسات توزيعية تتماشى وأهدافها السياسية والاقتصادية القصيرة المدى. وقد شمل نظام التوزيع الذي تبنته الحكومة الجزائرية في

هذه الفترة دعم السلع والخدمات بما فيها الوقود، توسيع التوظيف في القطاعات غير المنتجة بشقيها العام والخاص، وأخيرًا اللجوء إلى تقديم إعانات نقدية للأسر والأفراد في حالة لم تتمكن السياسات السابقة في تكريس السلم الاجتماعي. (Cerami, 2015, p. 119).

أضف إلى ذلك، أن انهيار أسعار النفط في 2014 قد جعل النظام غير قادر على الاستمرار في سياسته، وهو ما يعني من الناحية النظرية تنامي الضغوط الاجتماعية التي يمكن أن تشكل تهديد للاستقرار السياسي والاجتماعي، ويلجأ النظام الربيعي من أجل تجاوز هذا النوع من الأزمات المالية ومن ثمة الحفاظ على أركانه ومصالح نخبه الحاكمة سياسات التخصيص والتوزيع، الموجهة لصالح لصالح فئات ومجموعات مرتبطة بالنظام وقادة النخب. (نصار، 2016، الصفحات 70-71)

لقد حاول الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، توظيف إستراتيجية متمركزة ذاتيًا تهدف إلى تملك المشهد السياسي، ومراقبة عملية منح الموارد، وكذا السيطرة على مختلف الأدوار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بالشكل الذي يمكنه من تعزيز مكانته، ومنع بروز مجتمع مدني مستقل. (نصار، 2016، صفحة 21)

حيث يشير الباحثين في هذا الصدد بأن تملك إدارة بوتفليقة للدولة والمشهد السياسي قد تطلب منها بالضرورة تفعيل المجتمع المدني، وذلك من خلال دعم وتمويل ومكافئة التنظيمات الاجتماعية. (Cavatorta, 2017, p. 25) ليؤدي هذا الوضع في الأخير إلى تورط غالبية التشكيلات الاجتماعية في علاقات مع النظام، الأمر الذي جعلها تحييد عن الوظائف الأساسية المنوطة بها في المجتمع. (Butcher, 2014, pp. 732-733)

ووفقاً لهذا المعنى، فقد بادر نظام حكم الرئيس بوتفليقة بإطلاق جملة من الإصلاحات السياسية؛ نذكر منها الإصلاح الدستوري لعام 2002، إتباعاً للقرارات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في 30 نوفمبر 2001؛ حيث أوصى بضرورة اتخاذ تدابير بشأن الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية قامت إدارة عبد العزيز بوتفليقة في 8 أبريل 2002 بتعديل دستوري تضمن إضافة المادة الثالثة (03) مكرر التي نصت على أن: "تمازغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني" (Stidsen, 2007, pp. 343-344).

وفي عام 2008 ومع اقتراب الانتخاب الرئاسية لعام 2009 وجدت النخب في الجزائر نفسها ملزمة على إعادة تكييف الواقع السياسي بما يتماشى وسياساتها الرامية إلى الحفاظ على استقرار النظام، وعملاً على ذلك دأبت السلطة السياسية في الجزائر قبل انتهاء الولاية الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على اقتراح حزمة من الإصلاحات السياسية التي تبلورت في التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008 والذي انصب حول ثلاث مجالات رئيسية، يتعلق الجانب الأول بالسلطة التنفيذية، فيما يتعلق الجانب الثاني برموز الثورة، أما الجانب الثالث والأخير فقد تم التركيز فيه على ترقية وتعزيز الحقوق السياسية للمرأة.

ولعل أهم ما تضمنه هذا التعديل الجزئي هو إقراره بإمكانية ترشح رئيس الجمهورية لعهدة رئاسية ثالثة وذلك بخلاف ما كان معمول به في دستور 1996 الذي جعلها قابلة لتجديد لعهدة واحدة فقط، وقد استندت السلطة السياسية في دفاعها عن هذا المقترح بضرورة السماح للمواطنين بحقهم المشروع في اختيار حكاهمهم، وكذا تجديد ثقتهم فيهم بكل شفافية وحرية (Bennadji, 2009) ومع تنامي التحديات والرهانات التي بات يشهدها النظام في الجزائر في سياق الاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010 استمرت النخب الحاكمة في تبني نهج الإصلاحات السياسية، والتي ترجمت في العديد من التشريعات في صورة القوانين المتعلقة بالعمل الانتخابي، الأحزاب السياسية، الإعلام، لجأت السلطة مرة أخرى بحلول العام 2016 إلى تعديل الدستور، وهي كلها إصلاحات شكلية شكلت بمثابة تدابير من أجل مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية التي فرضتها رياح الربيع العربي، حيث وجدت النخب في هذه الإصلاحات السبيل الوحيد من أجل إعادة إنتاج النظام السياسي والحفاظ على أركانه بعيداً عن السيناريوهات التي شهدتها دول الحراك العربي.

## 5. خاتمة وإستنتاجات:

عالجنا في هذه الدراسة دور متغير الربيع البترولي في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وذلك من خلال تحديد آلية عمل النظام السياسي في الجزائر، ومكانة النفط ضمن الاستراتيجيات التي اعتمدها السلطة في تكريس أركان ظاهرة السلطة في البلاد خلال العقدين الأخيرين. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. شكلت سيطرة الدولة على التنظيمات الاجتماعية حجر الزاوية في تثبيت أركان النظام في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، وقد اعتمدت السلطة في تحقيق هذا الهدف المحوري على الربيع البترولي الذي أتاح لها الموارد اللازمة من أجل توسيع قواعد نفوذها في المجتمع.
2. أدى الطابع الذي ميز العلاقة بين الدولة والمجتمع منذ تولي بوتفليقة الحكم مطلع الألفينيات إلى الانقاص من قيمة الانتماء إلى المعارضة، وهو ما أكد باستحالة تشكيل مجتمع مدني مستقل عضويًا وماليًا من شأنه الاسهام في عملية الانتقال الديمقراطي.
3. يعتبر السلم الأهلي أحد الخيارات الإستراتيجية المهمة التي اعتمدها السلطة في عملية تثبيت استقرار الهياكل في البلاد في ظل حكم الرئيس السابق بوتفليقة، حيث عملت النخب الحاكمة في هذه الفترة على استغلال عائدات الربيع وتوظيفها بفعالية من أجل تحقيق الشرعية وكسب الولاء، عبر سياسات الإنفاق ودعم برامج الرعاية الاجتماعية.

4. ارتبطت مرونة النظام في الجزائر خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة بسياسة توزيع الربيع النفطي، لكن استنفاد الاحتياطات المالية الخارجية، وتفاقم عجز الموازنة، بالإضافة إلى انتشار الفساد قد أضر بقدرة الدولة على الاستمرار في هذه الممارسات، وهو ما أدى تعميق أزمة الشرعية، زاد من التحديات والرهانات التي يواجهها النظام.

5. دفعت الرغبة في تغطية حالة العجز الديمقراطي وما أفرزته من رهانات جديدة للنظام بالخب الحاكمة إلى خلق نوع من المظاهر الشكلية التي توحى بالتغيير والتعددية، وذلك قصد تحقيق التكيف الذي يضمن لها الحفاظ على أركان النظام.

## Bibliographie

- Achy, L. (april 2013). the Price of Stability in Algeria. *Carnegie Endowment for International Peace*, 1-30.
- Belkacem, L. A. (2011). Algeria: Democracy and Development Under the Aegis of the 'Authoritarian Bargain. Dans S. M. Elbadaw, *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (pp. 196-226.). (New York: Routledge.
- Bennadji, C. (2009). *L'annee maghreb*. Consulté le Février 18, 2020, sur Révision de la Constitution : vers une présidence à vie pour Abdelaziz Bouteflika ? : <https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.587>
- Bertelsmann Stiftung's Transformation Index. (2012). *Algeria Country Report*. Germany : Bertelsmann Stiftung.
- Butcher, C. (2014). Can oil-reliant countries democratize? An assessment of the role of civil society in Algeria. *Democratization*, 21(4), 722-744.
- Cavatorta, P. R. (2017). Algeria: Oil and Public Opinion. Dans I. Overland, *Public Brainpower Civil Society and Natural Resource Management*. New York: Palgrave Macmillan.
- Cerami, A. (2015). Social Protection and the Politics of Anger in the Middle East and North Africa. *Social policies* (1), 115-135.
- Dessi, A. (2011). Algeria at the Crossroads, Between Continuity and Change. *Istituto Affari Internazionali*, 11(28), 1-19.
- Diwan, I. (2019). Politics and the Challenge of Diversification in Mena Oil-Producing Countries. *The Lebanese Center for Policy Studies* (29), 1-14.
- Duffield, J. (2015). *Fuels Paradise: Seeking Energy Security in Europe, Japan, and the United States*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Ghanem-Yazbeck, D. (2018, April). Limiting Change through Change The Key to the Algerian Regime's Longevity. *Carnegie Endowment for International Peace*, 1-29.
- Greg Auclair, A. J. (june 2017). *Algeria Selected Issues, Imf Country Report N°17/142*. Wachington: International Monetary Fund.

- Jebar, I. (2017, January 19). *Carnegie Endowment for International Peace*. Consulté le septembre 21, 2019, sur Algeria's Discontented Middle Class: <https://carnegieendowment.org/sada/67736>
- Joel Migdal. (1994). *The State In Society An Approach To Struggles For Domination*. Dans A. K. Joel Migdal, *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in The Third World* (pp. 7-34). Cambridge: Cambridge University Press.
- Jörg Wischermann, B. B. (2018). Do associations support authoritarian rule? Evidence from Algeria, Mozambique, and Vietnam. *Journal of Civil Society*, 14(2), 95-115.
- LePape, G. D. (2004). "Les transformations économiques en Algérie Privatisation ou prédation de l'État? Economic Transformations in Algeria: Privatisation or State Predation? *Journal des anthropologues* (96-97), 177-194.
- Luciani, G. (1988). Economic Foundations of Democracy and Authoritarianism: The arab World in Comparative Perspective. *Arab Studies Quarterly*, 10(4), 457-475.
- Ivarez, A. M. (2010). Rentierism in the Algerian economy based on oil and natural gas. *Energy Policy* (38), 6338-6348.
- Ouaïssa, R. (2018). Classes moyennes algériennes, rente et stagnation politique. *Revue d'Etudes et de Critique Sociale* (36), 123-147.
- Sakthivel, V. (2017). Political Islam in Post-Conflict Algeria. Dans H. F. others, *Current Trends In Islamist Ideology*. (New York: Hudson Institute.
- Stidsen, S. (2007). *The Indigenous World 2007*. Copenhagen: International Work Group for Indigenous Affairs.
- The National Coalition of Algerian Civil Society and EuroMed Rights. (2016, September). Consulté le Janvier 11, 2020, sur Algerian Civil Society Coalition Report For The Universal Periodic Review Of Algeria.
- Wiarda, H. J. (January 1973). Toward a Framework for the Study of Political Change in the Iberic-Latin Tradition: The Corporative Mode. *World Politics*, 25(02), 206-235.
- قارح، أ. (2011). ، طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (2000-2010) دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجا، أطروحة دكتوراة في علم الاجتماع. الجزائر: جامعة بسكرة.
- محمد حليم ليمام. (2017). الفساد النسقي والدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نصار، و. ن. (2016). مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم البتريمونيالية الجديدة: الأردن نموذجا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نوري دريس. (مارس 2016). المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة. سياسات عربية (19).